وقال محامي الشركة توسيا كوهين، في اللقاء، طالما أن المحكمة لم تقر شراء امتياز الشركة في الضفة الغربية، فانه يعتقد أنه ليس بالإمكان تقسيم الامتياز والقيام بمصادرة أو شراء منشآت الشركة الموجودة في القدس الشرقية. وأوضح أن شركة كهرباء القدس الشرقية تزود الضفة الغربية بالكهرباء وبواسطة منشآتها الموجودة في القدس الشرقية. وبناءً على هذا، فإذا تم الاستيلاء على منشآت الشركة في القدس الشرقية، فإن الشركة لن تستطيع إنتاج الطاقة الكهربائية من أجل الضفة لمدة سنتين على الأقل. وأضاف كوهين، أنه لا يمكن اكراه الشركة العربية، في الضفة الغربية، على شراء الكهرباء من منشآت ليست لها (دافار، ٢٦/٢/١٩٨١).

وقال أنور نسيبة، ان روح قرار المحكمة ضد شراء الشركة التي أثبتت نفسها بشهادة المحكمة. وقال بعض مسؤولي الشركة العربية: ان شراء الشركة سيخلق مواجهة بين العرب واليهود.

أما ممثلو وزارة الطاقة، فقد اكتفوا، خلال اللقاء، بطرح الأسئلة فقط، ولم يجيبوا على أسئلة ممثلي الشركة العربية. وفي نهاية اللقاء، قال ممثل وزير الطاقة انه سينقل مضمون اللقاء إلى وزير الطاقة إسحاق موداعي (المصدر نفسه).

معلمو المدارس الرسمية في الضفة الغربية يواصلون إضرابهم المفتوح

ما زال معلمو المدارس الرسمية في الضفة الغربية يواصلون إضرابهم المفتوح الذي لم يكن وليد ظروف طارئة مستجدة، بل جاء نتيجة لمحاولات تخريبية، كانت سلطات الاحتلال الصهيوني تخطط لها بدقة وإصرار في المجالين الاقتصادي والثقافي.

ومع أن هذه الوقفة: الاضراب المفتوح، ليست جديدة تماماً على المعلمين الفلسطينيين، في المناطق المحتلة، إلا أن التنسيق والشمول الذين اتسمت بهما يكسبانها زخماً وأهمية يفرضان الاهتمام الفعلي بها. فهذه الوقفة - الانتفاضة، قد أسقطت أقنعة اخرى عن السياسة الاسرائيلية التي تمارس في الأرض المحتلة، وأظهرت بوضوح مدى تردي الأوضاع التي يعيشها السكان هناك.

لجان شعبية لدعم مطالب المعلمين المضربين: نتيجة لاستمرار المعلمين في إضرابهم، أنشئت في الضفة الغربية، لجان شعبية لدعمهم. وقد أيدت اللجان العامة لمعلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية الفكرة التي طرحتها المؤسسات والهيئات البلدية، والنقابات المهنية والشعبية، والطلبة، وأولياؤهم، بصدد تشكيل تلك اللجان الشعبية، لنصرة قضية المعلمين العادلة ودعمها.

وأضاف هذا التطور الجديد تعقيداً آخر إلى قضية المعلمين المضربين، في مواجهة تعنت سلطات الاحتلال الصهيوني (وفا، ١٦/٢/١٩٨١).

وقد حيت المؤسسات والهيئات الوطنية في مدينة نابلس، في بيان لها، صدر يوم ١٥/٢/١٩٨١، معلمي المدارس الرسمية في الضفة الغربية المحتلة، على صمودهم البطولي والتفافهم حول لجنتهم العامة، في مواجهة سلطات الاحتلال، ومن أجل تحقيق مطالبهم العادلة والمشروعة. وأدانت هذه المؤسسات كافة المحاولات الصهيونية التي تهدف إلى المس بوحدة المعلمين والاساءة إلى إضرابهم المشروع لتحقيق مطالبهم (المصدر نفسه).

وحملت هذه الهيئات والمؤسسات، في بيانها الذي أصدرته في أعقاب اجتماع عقدته في مجلس بلدية نابلس، السلطات الصهيونية كامل المسؤولية عما يلحق بالعملية التربوية في الضفة الغربية من أضرار بسبب التعطيل، نتيجة تعنتها في عدم تلبية مطالب المعلمين العادلة.

كذلك أرسل المجتمعون برقية إلى الحاكم العسكري في الضفة الغربية، جاء فيها: «إننا نحملكم مسؤولية عدم الاستجابة لمطالب المعلمين، وما قد ينتج عن ذلك من تعطيل لمرافق التعليم... ومن مضاعفات علمية وإدارية وانسانية». وقد حملت البرقية تواقيع المؤسسات والهيئات الوطنية التالية: المجلس البلدي في مدينة نابلس، الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية، الهيئات النسائية في مدينة نابلس، النقابات المهنية